A

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.45
23 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٩ (ز) من جدول الأعمال

# التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ألكسندرو نيكولسكو (رومانيا) على أساس المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.9

## تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد خطة التنمية[١]، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، وإلى الحاجة إلى إعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة على نحو فعال،

(١) انظر القرار ٥١/٢٤٠.

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار هذا الحوار، استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية، والشراكة من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تسلّم في هذا السياق بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية وانتهاج سياسة اقتصادية سليمة على كلا المستويين الوطني والدولي،

وإذ تعترف بالدور الذي يقوم به التعاون الإقليمي في تعزيز التكامل وفي إيجاد التداؤب والشراكات على كل من الصعيد دون الإقليمي، والإقليمي، والأقاليمي، والعالمي في عملية العولمة وبالتالي مواصلة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف،

وإذ تشدد على أهمية الاعتراف بالشواغل المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومعالجتها، بحيث تتم مساعدتها في الإفادة من العولمة بغرض إدماجها بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بالحاجة إلى كفالة قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو منسق ومتكامل بمتابعة وتنفيذ المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما بالخبرة السابقة المكتسبة من الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة،

١ - تؤكد من جديد أهمية استمرار الحوار البنّاء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين؛

٢ - تقرر أن يكون موضوع الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة هو: "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين"؛

٣ - تقرر، دون تغيير طابع انعقاد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين، إرجاء عقد الحوار الرفيع المستوى الثاني على مدى يومين إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة؛

٤ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يشرع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل التوصل في وقت مبكر إلى قرار بشأن موعد انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثاني وطرائق عمله وطبيعة نتائجه ومجالات تركيز مناقشاته، مع مراعاة الخبرة السابقة والإسهامات التي ستقدمها الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، وتنوه بمواصلة الإفادة من استخدام المناقشات

التفاعلية العامة، التي تشمل مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، من أجل تيسير الحوار طبقـــا للقواعد والنظم ذات الصلة؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مـع الحكومـات، وجميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وسائر الجهات الإنمائية المختصة الأخرى، بالشروع في الأعمال التحضيرية لهذا الحوار، فيما يراعي أيضا نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين، في إطار البند "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، البند الفرعي المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى تلك الدورة تقريرا موحدا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -